مجلس التعاون

تدشين أول حديقة للنبات القرآنية في المدينة التعليمية بقطر

الدوحة/وكالات:

شهدت صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند رئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع أمس الاول حفل تدشين أول حديقة نباتية قرآنية بالمدينة التعليمية.

وقامت سموها بزرع أول شجرة من نوع سدرة إيذانا بإطلاق المشروع الذي يقام بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو .

وحضر الحفل عدد من أصحاب السعادة الشيوخ والوزراء إضافة الى عدد من كبار المسؤولين بالدولة.

وتأتي حديقة القرآن الكريم ضمن رؤية مؤسسة قطر وتعزيزا لدورها الحضاري للحفاظ والحث على تقدير التراث الطبيعي والحضاري والروحي للأمة اضافة الى دعم الوعي والتوعية في المجالات البيئية المختلفة ودمج التراث الحضاري العربي والاسلامي لمواطني دولة قطر والدول العربية والاسلامية في المنجزات العلمية الحديثة. وتجمع الحديقة انواع النباتات التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بالاضافة الي انها تقدم شرحاً للمصطلحات العلمية لتلك النباتات وتوضحها في ضوء العلم الحديث.

وكان الدكتور سيف الحجري - نائب رئيس مجلس ادارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع - قد أعلن خلال مؤتمر صحفي بالمدينة التعليمية عن البدء في انشاء حديقة نباتية للقرآن الكريم بدولة قطر تجمع أنواع النباتات التي ورد ذكرها في القرآن الكريم وتلك التي ذكرت في الاحاديث والسنة النبوية الشريفة.

وأضاف: ان الحديقة ستكون ملتقى للباحثين والعلماء المختصين في الدين والطبيعة للنظر في مكنونات هذه النباتات والتأمل فيها والتعرف على فوائدها الطبية والبيئية والجمالية والعلمية وابراز انجازات علماء المسلمين العظيمة في هذه المجالات.. مشيرا الى ان الحديقة ستكون متاحة للسياح وزوار قطر وللمسلمين لتعريفهم بالاسلام وخاصة الجوانب ذات العلاقة بالبيئة والنبات.

قطر

أضواء

فتاوى غير إسلامية

مع أننا سمعنا، وبوضوح، الفتوى التي تجيز قتل أصحاب الفضائيات بدعوى أنهم مفسدون في الارض، فإن إعادة محاولة تفسيرها من رئيس مجلس القضاء الأعلى في المملكة العربية السعودية، الشيخ صالح بن محمد اللحيدان، لهي دليل واضح على ان التسرع في إطلاق الفتوى ونشرها إعلاميا، وعلى نطاق واسع، يثير روح العنف في نفوس ضعيفي الإيمان، وهي شهادة ينتظرونها من أجل إراقة المزيد من دماء المسلمين.

طلال عبدالكريم العرب

هناك مشكلة في ان من يطلب الفتوى يحرص على انهاء سؤاله بكلمة «تشبها بالكفار». وهي كلمة سحرية تثير وتستثير عواطف المسؤول، فيصدر فتواه غير مدرك لنيات السائل، واهدافه، والعواقب التي قد تترتب على اصدار فتواه، وخاصة في التكفير وجواز القتل.

وقد لاحظ هذا الامر الشيخ احمد بن عبدالعزيز بن باز، فقال: «تخيل مثلا لو أتى رجل الى سماحة الوالد - رحمه الله - وسأله: ما حكم «الجينز» يا شيخ، مع العلم ان فيه تشبها بالكفار؟ هنا وضع التشبه بالكفار هو العلة، ومن الطبيعي ان يفتي الشيخ بناء على سؤال السائل».

هناك فتاوى كثيرة تثير الريبة، وتدل على ان ايادي خفية تصوغ الاسئلة المطروحة على المفتين بطريقة جهنمية تربك المسؤول وتجعله يتخبط في فتواه، خصوصا اذا ما كانت الاسئلة علمية او في امور لا يفقهها المفتي، او حتى لم يسمع بها، والنتيجة هي مزيد من الخنوع والتقهقر لهذه الامة بتحريم حتى العلوم الحديثة، فهناك امثلة ذكرتها سابقا في مقالة «فتاوى بحاجة لفتاوى» نشرت في 28-4-2004، وهي فتاوى ربطت اما بايحاءات جنسية او بالتشبه بالكفار او بالتمرد على السلطة، كتكفير من يقول بدوران الارض، وتحريم تعلم اللغة الانكليزية، واداء التحية العسكرية، وغيرها كثير جدا. ولا بأس من اعادة ذكر فتوى تحريم الجلوس على الكراسي وما شابهها، وبإيجاز، هي تثير كثيرا من الشك في أسباب اصدارها، وتمنع من يتعامل مع علوم العصر من ممارسة عمله وعلمه جالسا على كرسي. تلك الفتوى الغريبة والمخجلة، في آن، تحتوي على كثير من الاشارات الجنسية التي لم تخطر على بال بشر، إذ تقول الفتوى: «ان من اخطر المفاسد التي بليت بها امتنا العظيمة ما يسمى بالكرسي وما يشبهه من الكنبات وخلافها، مما هو شر عظيم يخرج من الملة كما يخرج السهم من الرمية، نسأل الله العافية! واليكم بيان بعض اسباب حرمة استخدام الكراسي واقتنائها والجلوس عليها والنظر اليها: ما يجلبه الكرسي او الاريكة من راحة تجعل الجالس يسترخي، وتجعل المرأة خاصة تفرج رجليها، وفي هذا مدعاة للفتنة، فالمرأة بهذا العمل تمكن نفسها من الرجل، وقد يكون الرجل من الجن او من الانس (...)»، تسترسل الفتوى في امور جنسية لا يسمح بها العرف (...) مستشهدة بصالحات تائبات من الجلوس على الكراسي، لهذا فالجلوس على الكراسي رذيلة وزنى، ولهذا وجب على الامة حماية اعراضها وشرفها ودينها وعقيدتها قبل ذلك! وتسترسل الفتوى «قوموا بواجبكم الجهادي في الانكار، بارسال البرقيات الى ولي الامر، وتكسير الكراسي في المدارس والمستشفيات والصالونات وغيرها من الاماكن التي يضع العلمانيون والفسقة والكفرة والملاحدة فيها الكراسي لاغواء الامة وافساد عقيدتها الصحيحة، وان تكسيرها وحرقها من اعظم ابواب الجهاد وذروة سنامه، الله اكبر ولله الحمد وسبحان الله ولا عدوان الا على الظالمين».

نتساءل: لماذا لا توجد فتاوى تتناول حكم الشرع في من يتخطى الاشارة الحمراء فيتسبب في اهلاك الارواح، او في من يتعدى على المال العام واملاك الدولة، او في من يؤجل عمل اليوم الى الغد، او في من يترك عمله بحجة الصلاة، او في من يقبل الرشوة، او في من يتخطى دور غيره، او في من يرمي القمامة في الشوارع ويبصق على الارض، او في من يستغل منصبه الحكومي او النيابي من اجل منافعه ومنافع اصحابه، لماذا لا تصدر احكام وفتاوى علمية واجتماعية تحرم الكسل والجهل وعدم اتقان العمل؟ لماذا لا تحرم الفوضى والقذارة والكذب والجشع؟ فان عدم الالتزام بما ذكر لهو مهلكة للامة، وهي التي ادت بنا الى الانحطاط والانحدار امام الامم الأخرى.

عن/ (القبس) الكويتية

تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الإمارات وتشيلي

ابوظبي/وام:

بحثت معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية مع سعادة ألبرتو فان كلافرين نائب وزير الخارجية التشيلي سبل تعزيز علاقات التعاون المشتركة وآليات زيادة التبادل التجاري والإستثماري بين البلدين.

وناقش الجانبان مجالات زيادة الاستثمارات التشيلية في الإمارات في مختلف المجالات خاصة الزراعية والثروة الحيوانية عبر الاستفادة من المميزات الاستثمارية التنافسية والبيئة الخصبة للأعمال التي توفرها الدولة في مختلف القطاعات والنشاطات.

وأكدت معالي الشيخة لبنى القاسمي على التطورات المميزة التي يشهدها اقتصاد دولة الإمارات في الوقت الذي أصبحت فيه الدولة مركزا رئيسا للاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية حيث تعاظمت ثقة المستثمر الأجنبي بالسوق الإماراتية وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات خلال عام 2006 حوالي 19 مليار دولار بنسبة زيادة 8 ر10 بالمائة عن عام 2005 .

ودعت معاليها المؤسسات التشيلية إلى الاستفادة من التطورات الاقتصادية و البيئة الاستثمارية المثالية والانفتاح الاقتصادي القائم في دولة الإمارات وتوسيع قاعدة مشاريعها في مختلف إمارات الدولة مما يصب في مصلحة البلدين وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مؤكدة أهمية تبادل الخبرات والمعارف بين البلدين في قطاعات الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية .

من جانبه أكد المسؤول التشيلي أهمية سوق الإمارات بالنسبة لبلاده والمؤسسات والشركات العاملة فيها في ظل الحركة المتنامية التي يشهدها اقتصاد الإمارات في مختلف القطاعات .

وأشار إلى استعداد بلاده لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري في مختلف المجالات وخاصة الزراعية.

وتشير التقديرات إلى ازدياد حجم التبادل التجاري غير النفطي بين دولة الإمارات وتشيلي من 43 مليون دولار عام 2002 إلى 79 مليون دولار عام 2006 بمعدل نمو سنوي بلغ 16 بالمائة .

حضر اللقاء سعادة عبد الله أحمد آل صالح مدير عام وزارة التجارة الخارجية وسعادة جمعة الكيت مدير إدارة منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة بوزارة التجارة الخارجية.

من جانب آخر عقد سعادة عبد الله أحمد آل صالح مدير عام وزارة التجارة الخارجية جلسة مباحثات موسعة مع سعادة ألبرتو فان كلافرين نائب وزير الخارجية التشيلي بحضور أعضاء الوفد المرافق تركزت حول سبل تطوير العلاقات الثنائية وفرص زيادة الاستثمارات التشيلية خاصة في المجال الزراعي والمنتجات الحيوانية والصناعات الغذائية.

وأكد الطرفان أهمية التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات حول مختلف مجالات التعاون المشتركة بين البلدين.

الامارات

الاتحادات العربية تتطلع إلى قرارات عن القمة الاقتصادية في الكويت

الكويت/كونا:

أعربت الاتحادات العربية النوعية المتخصصة التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية عن تطلعها لأن تصدر القمة الاقتصادية المقرر عقدها بالكويت في يناير المقبل قرارات جديدة وفاعلة تحفز عمل القطاع الخاص العربي وتشجعه على توطين الاستثمار وتسرع وتيرة الاصلاحات الاقتصادية في الدول العربية.

ودعت هذه الاتحادات في تقرير وزعه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالقاهرة الدول العربية وكذلك مؤسسات وصناديق التمويل والتنمية العربية للنظر في اعطاء التسهيلات والمزايا التفضيلية لأعضاء الاتحادات العربية في مختلف المجالات .

وأكد التقرير على أهمية الاسراع في انجاز الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات بهدف ازالة العوائق التي تواجه انتقال الخدمات بين البلاد العربية.

وطالب الدول العربية ومؤسساتها الرسمية وكذلك مؤسسات العمل العربي المشترك وبخاصة صناديق ومؤسسات التمويل والتنمية باعتماد الاتحادات العربية كبيوت خبرة استشارية ودعمها.

وأكد التقرير ضرورة دعم جهود الاتحادات العربية فى اقامة سوق عربية مشتركة نوعية كل فى قطاعه باعتبار ان ذلك يشكل نواة لاقامة السوق العربية المشتركة مطالبا بتأييد دعوة الاتحاد العربي للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية لاقامة سوق دوائية عربية مشتركة تؤمن المجال اللازم لنمو الصناعة الدوائية العربية والسماح بحرية استيراد وتصدير وتداول الدواء العربي.

وطالب الدول العربية بتخصيص نسبة لا تقل عن واحد بالمائة من ناتجها الاجمالي للإنفاق على مجالات البحث والتطوير بهدف رفع القدرة التنافسية وكفاءة المنتجات العربية في ظل العولمة وتحرير التجارة العالمية.

ودعا الى الاهتمام بمجال البحث والتطوير والاستفادة من الامكانيات المتوفرة لدى مراكز البحوث في الدول العربية بما يساهم في تطوير قطاعات عملها ورفع كفاءة منتجات أعضائها.

يذكر ان عدد الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وصل حتى الآن الى 44 اتحادا تتوزع مقراتها في 10 دول عربية.

مجلس التعاون الخليجي: لا توجد عقبات أمام تحقيق العملة الموحدة

التوصل إلى صيغة نهائية للاتحاد النقدي مجلس ومؤسسة مستقلة عن الأمانة

الرياض/متابعات:

أعلن الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني، محافظ البنك المركزي القطري، في جدة أمس الماضي توصل وزراء المالية والاقتصاد في دول مجلس التعاون إلى صيغة نهائية للاتحاد النقدي ومجلس النقد، مشيرا إلى عدم وجود أي عقبات أمام توحيد العملة لدول الخليج العربي.

وقال الشيخ عبد الله، رئيس الاجتماع السابع والأربعين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقب انتهاء الاجتماع، «انه لا توجد أي عقبات أمام تحقيق الهدف الأساسي للعملة الموحدة».

وأشار الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني إلى أن مشروع العملة الخليجية الموحدة يعد تتويجا لمجريات التكامل الاقتصادي وتوحيد السياسات وضبط البنية التشريعية حتى تخرج العملة بقوة ودون أي معوقات. وأضاف «أنه تمت خلال الاجتماع الموافقة على الصيغة النهائية للاتحاد النقدي ومجلس النقد، وكذلك تم الانتهاء من الأمور الفنية والتشريعات ونقاط البيع والصراف الآلي ومسودة مشروع توحيد التشريعات الإشرافية والرقابية اللازمة على البنوك المركزية».

وبين آل ثاني انه «تم الرفع بموقع البنك المركزي إلى اللجنة المالية والاقتصادية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لها تمهيدا لرفعها إلى قادة دول المجلس». وكشفت مصادر قريبة من الاجتماع أنه بعد موافقة القادة في قمتهم المقبلة، في مسقط، سيتم تأسيس مجلس نقدي بمجلس ومؤسسة مستقلة عن أمانة مجلس التعاون، على أن يكون هذا المجلس هو النواة لتأسيس البنك المركزي الخليجي.

من جانب آخر، أوضح محافظ البنك المركزي القطري أن «جميع دول الخليج تبذل الجهود للتقليل من آثار التضخم، وتعمل البنوك المركزية على اجراءات لحماية دول المجلس من الآثار السلبية لها».

وكان الاجتماع قد تعرض لمناقشة العديد من الموضوعات والقضايا الأساسية ذات الصلة بالجهود الرامية إلى دفع مسيرة العمل المشترك لدول مجلس التعاون، وما تضمنته تقارير ومحاضر اجتماعات عدد من اللجان الفنية المنبثقة عن لجنة المحافظين، ومنها اللجنة الفنية للاتحاد النقدي التي تضم في عضويتها ممثلين عن مؤسسات النقد والبنوك المركزية ووزارات المالية بدول المجلس، ولجنة الإشراف والرقابة على الأجهزة المصرفية واللجنة الفنية لنظم المدفوعات، بالإضافة إلى مناقشة الأبعاد المختلفة للتطورات النقدية والمالية التي تشهدها دول المجلس في المرحلة الحالية. وتمت خلال الاجتماع دراسة تفعيل مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى الذي عقد في الدوحة 2007 بتسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك إلى جانب مناقشة المستجدات الاقتصادية والمالية والنقدية العالمية وموقف دول المجلس منها وعلاقتها بصندوق النقد الدولي وسبل تعزيزها وتطويرها.

وفي الاجتماع الخاص لوزراء المالية قال يوسف بن حسن كمال، وزير المالية القطري، «إن الآمال الكبيرة المبنية على هذا الاجتماع لإبرام الاتفاقية الاقتصادية للسوق الخليجية الموحدة المشتركة تتطلب الكثير من بذل الجهود لتنفيذ هذه الاتفاقية وتهيئة الأجواء لهذا السوق المرتقب».

وأوضح وزير المالية القطري أن تجاوز الأسواق الخليجية الأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة يعود «لما تتميز به من سياسات وحصانة تقي هذه الأسواق التقلبات الاقتصادية والتي تتطلب تكثيف الجهود لمواجهة هذه التقلبات للأسواق الخليجية أمام مشروع العملة الموحدة والاتحاد الجمركي والحرية الاقتصادية لمواطني دول الخليج».

من جانبه، قال عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إن قمة الدوحة الأخيرة رحبت وأشادت بمقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الداعي إلى مضاعفة الجهود لتسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك لمجلس التعاون، مبينا أن الرئاسة الحالية للمجلس أولت اهتماما خاصا ومتابعة حثيثة لتنفيذ هذا المقترح المهم وترجمته على ارض الواقع. كما بيّن أن الاجتماع تضمن مقترحات لتفعيل السوق الخليجية المشتركة التي تم قيامها اعتبارا من مطلع هذا العام وتوجيه المجلس الأعلى باستكمال ما تبقى من متطلباتها ووضع الآليات اللازمة لتحقيق الاستفادة القصوى للمواطنين مما توفره من فرص.

وأضاف «كما ناقش الاجتماع ما توصلت إليه لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بشأن اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي والعمل على كل ما من شأنه التعجيل بقيام المجلس النقدي وحثه على تسريع أدائه وصولا إلى إصدار العملة الخليجية الموحدة»

وزير البيئة الاماراتي: النخيل من ركائز الأمن الغذائي في الإمارات

ابوظبي/وام:

أكد معالي الدكتور راشد أحمد بن فهد وزير البيئة والمياه حرص الوزارة على دعم وإسناد جميع البرامج الزراعية التي تعمل في الحفاظ على النخيل وجودة انتاجية التمور.

جاء ذلك خلال استقبال معاليه بمكتبه في ديوان الوزارة بدبي سعادة جمال أحمد سيف العقروبي وكيل دائرة البلديات والزراعة بالعين وبحضور سعادة سلطان عبدالله علوان وكيل الوزارة المساعد للشؤون الزراعية بالوكالة .

ويأتي اللقاء في اطار التشاور والتعاون وتفعيل الأهداف المشتركة بخصوص البرامج الزراعية خصوصا ما يتعلق بالعناية بالنخيل وجودة إنتاجية التمور والتأكيد على أن النخلة هي ركيزة من ركائز الأمن الغذائي بالدولة والتي تتطلب جهود الطرفين لتعزيز مكانتها الزراعية.

واستعرض الجانبان آليات تشجيع مزارعي النخيل والإمكانيات المقترحة لدعم سياسة تسويق التمور ومنتجاتها للوصول بها إلى المواصفات القياسية المطلوبة في السوق كمنتج تجاري ..وناقشا تقييم وضع النخيل الحالي والحرص على الاهتمام بأصناف النخيل ذات المردود والوفرة الإنتاجية العالية الى جانب مناقشة الخطة الخمسية لمكافحة سوسة النخيل.

وأشار معالي وزير البيئة والمياه في هذا الخصوص الى أن استراتيجيات مكافحة السوسة لن تتم إلا بالتعاون مع كافة السلطات المختصة ذات العلاقة وأن تتكامل الجهود وفق خطط إستراتيجية وأهمية أن يكون نظام المكافحة مستمرا.

وبحث الاجتماع كذلك سبل التعاون المستقبلي لإيجاد إطار عام لتشجيع المزارعين في الدولة والعمل على توحيد الجهود والمبادرات.

بحث التعاون بين غرفة الشارقة والمجلس الاقتصادي العالمي للتنمية المستدامة

الشارقة/وام:

بحث سعادة حسين محمد المحمودي مدير عام غرفة تجارة وصناعة الشارقة مع مارسيل انجل مدير عام المجلس الاقتصادي العالمي للتنمية المستدامة سبل تعزيز وتطوير مجالات التعاون بين الغرفة والمجلس الاقتصادي العالمي بما يخدم الجانبين وعملائهم في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين الخاص والعام وأيضا نحو توعية مجتمع الأعمال بأهمية العمل على تحقيق أفضل الممارسات والحفاظ على البيئة.

الكويت

وتركز البحث خلال اللقاء الذي عقد بمركز اكسبو الشارقة وحضره محمد جمعة المشرخ مسئول العلاقات الخارجية بالغرفة على أهمية التنسيق في مجال عقد ورش عمل مشتركة لدعم التعاون بين الأعضاء المنتسبين لدى كل جانب وتطبيق أفضل الممارسات في المجالات التجارية المختلفة بما يدعم مفهوم التنمية المستدامة في المنطقة وأيضا السعي نحو إقامة العديد من البرامج المتعلقة في بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيدات الأعمال والعمل على تطوير أداء المؤسسات للفئات المتخصصة.

وقدم مدير عام الغرفة عرضا عن دور الغرفة في خدمة تنمية وتطوير الاقتصاد في امارة الشارقة واسهاماتها في هذا الجانب وما تقدمه من خدمات الى الاعضاء المنتسبين والمجتمع عامة اضافة الى الرؤية المستقبلية والبرامج التي وضعت للارتقاء باداء وخدمات الغرفة من خلال الامكانيات المتميزة التي سيوفرها المقر الرئيسي الجديد للغرفة والمأمول افتتاحه في الربع الأخير من العام الجاري والذي يعد فرصة واعدة لبناء شراكة استراتيجية متميزة بين الغرفة والمجلس الاقتصادي العالمي للتنمية المستدامة في العديد من المجالات للارتقاء بقطاع المال والأعمال وأيضا المجال الأكاديمي والتدريبي.

واكد المحمودي ان غرفة تجارة وصناعة الشارقة تحرص على أهمية الاستفادة من الامكانيات والخبرات التي تمتاز بها الهيئات والمؤسسات الدولية والاقليمية في مجال التنمية والتأهيل للكوادر البشرية سواء للغرفة او الاعضاء المنتسبين لها من فعاليات القطاع الخاص بهدف الارتقاء بدورهم تجاه التنمية المستدامة وتحقيق افضل ممارسات الاعمال ولاسيما نحو الطاقة والبيئة.

من جانبه أعرب مدير عام المجلس الاقتصادي العالمي للتنمية المستدامة عن تقديره لهذه الزيارة متمنيا العمل مع الغرفة في ايجاد افضل السبل والوسائل لايصال خدمات المجلس الى المنطقة انطلاقا من الشارقة مضيفا أن إحدى الخدمات التي يوفرها ويمتاز بها المجلس هي اقامة الدورات المتخصصة بمشاريع كفاءات الطاقة في المباني والمنشآت.

مفترقات

رئيس الغرفة التجارية والصناعية البحريني:

البحرين تعاملت بنجاح كبير مع أزمة الغذاء العالمية

المنامة/وكالات:

استطاع القطاع التجاري في المملكة أن يتعامل بنجاح كبير مع أزمة الغذاء العالمية خلال شهر رمضان المبارك، فرغم شح بعض المواد الغذائية وارتفاع أسعار البعض الآخر، فإن التجار البحرينيين بالتعاون مع الجهود الحكومية الكبيرة استطاعوا توفير المنتجات والأغذية بشكل متميز طوال الشهر وما قبله ولم يشعر المواطن البحريني بأي أزمة بشأن موضوع الغذاء خلال شهر رمضان.

أكد ذلك رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين الدكتور عصام فخرو، مشيرا إلى أن الحكومة بقيادة سمو رئيس الوزراء لعبت دورا كبيرا في توفير الدعم للسلع الثلاث الأساسية اللحوم والطحين والدجاج وزادته بنسبة كبيرة خلال العام الجاري بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار الرهيب على المستوى العالمي ولم يشعر المواطن بأي فارق في أسعار هذه السلع رغم ارتفاع معظمها لأكثر من الضعف من دول المصدر. وأشاد فخرو بجهود وزارة التجارة في متابعة الأسواق بشكل مستمر ردا على المشككين في التلاعب بالأسعار وكذلك لمتابعة عمليات الإمداد المستمرة للسلع والبضائع، كما أشاد بالدور الذي لعبه الوزير الدكتور حسن فخرو في فتح أسواق جديدة أمام التجار البحرينيين بجولاته على العديد من البلدان الصديقة وعلى رأسها زيارته الأخيرة لكل من تايلاند وتركيا.. مبينا أن الاستجابة للأزمة في البحرين كانت سريعة وفعالة. وأكد فخرو أن افتتاح مجموعة من المراكز التجارية الكبرى في البحرين ألهب من حدة المنافسة في السوق وهو ما ساهم أيضا في تخفيض هامش الربح بشكل ملحوظ.. مشيرا إلى حرص التجار على تخفيض الأسعار بشكل تلقائي خلال شهر رمضان وتقديم العديد من العروض الترويجية مساهمة منهم في التيسير على الشعب البحريني في هذا الشهر الفضيل وعدم تحميله المزيد من الأعباء.

وقال فخرو: إن مشكلة الغذاء أصبحت من المشاكل الكبرى على المستوى العالمي في ظل العديد من العوامل التي أثرت على الإنتاج سلبا وعلى الاستهلاك إيجابا ... فالإنتاج العالمي للعديد من الحبوب الرئيسية والأغذية تأثر بموجات الجفاف التي ضربت العديد من الدول الزراعية الكبرى وعلى رأسها استراليا مثلا .. وكذلك اتجاه دول صناعية كبرى إلى إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية مثل الذرة. أما الاستهلاك فقد تأثر إيجابا بصعود الطبقة الوسطى في أكبر بلدين في العالم من حيث عدد السكان وهما الصين والهند (مجموع سكانهما يساوي ثلث سكان العالم) وهو ما أحدث أنماطا استهلاكية جديدة ورفع من استهلاك هذه الشعوب لأصناف عديدة من الحبوب والمحاصيل الرئيسية.

وقال فخرو (بوصفه رئيسا لاتحاد غرف دول مجلس التعاون في دورتها الحالية): إن المشكلة ألقت بظلال كثيفة على العالم العربي والخليج على وجه الخصوص الذي يعتمد على استيراد أكثر من 95٪ من احتياجاته الغذائية.. مشيرا إلى أن حجم الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون بلغت قيمته 12 بليون دولار أمريكي وهي قيمة ما تنفقه دول الخليج على استيراد الأغذية لتلبية احتياجاتها وهو رقم ضخم جدا. وكشف فخرو عن مؤتمر عربي كبير سيقام في الكويت بداية 2009 تحت مظلة جامعة الدول العربية وبمشاركة من اتحاد الغرف الخليجية لمناقشة مشاكل الغذاء والأمن الغذائي العربي والتكامل الاقتصادي، مشيرا في هذا الشأن إلى أهمية التكامل بين الدول العربية حيث تتوافر السيولة والموارد المالية لدى دول الخليج التي يصعب عليها الاستثمار الزراعي بسبب عوامل البيئة الطبيعية وعلى رأسها نقص الأراضي والمياه في الوقت الذي تزخر فيه دول عربية أخرى مثل سوريا ومصر والسودان بإمكانات كبيرة من هذه الناحية بالإضافة إلى الأيدي العاملة والخبرات المتراكمة. مع الاستعانة بعناصر التكنولوجيا الحديثة من الخارج يمكن أن يكون هناك تعاون زراعي على أعلى مستوى يضمن لجميع الدول العربية تحقيق أمنها الغذائي بشكل مطمئن.

وأشاد فخرو بالمبادرات التي قامت بها بعض كبرى المصارف والإسلامية منها على وجه الخصوص إلى جانب الشركات الاستثمارية في البحرين والخليج لإنشاء شركات للاستصلاح الزراعي والإنتاج الغذائي .. وكان آخرها مبادرة البنوك البحرينية الثلاث بيت التمويل الخليجي والإثمار وبيت أبو ظبي التي تستثمر مبالغ مهولة في التنمية الزراعية.. كما أشاد فخرو بتوجه الحكومة البحرينية من خلال شركة ممتلكات القابضة التي أعلنت إنشاء شركة للاستثمار الزراعي. ولفت فخرو إلى سعي الغرفة من جانب آخر لتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحرين ودعمها بشتى السبل لتأخذ مسارها وتساهم في حل المشاكل الاقتصادية المختلفة.. كما توفر الفرص المتنوعة أمام الشباب للانطلاق إلى العمل الحر وتحقيق ذاته.. وفي هذا الشأن تدرس الغرفة حاليا إنشاء مركز لتنمية الصادرات البحرينية بشراكة مع بنك التنمية الإسلامي الذي سيقوم بتمويل جزئي للمشروع.. ويهدف في المقام الأول إلى رعاية المصدرين والمنتجين في المملكة من صغار المستثمرين وأصحاب المؤسسات المتوسطة.